اصول فقه حوزه مجلة أبحاث علمية نصف السنوية،
السنة السابعة، العدد ٩، الخريف و الشتاء ١۴۴۴
الاستلام: ١٤٠٢/٠٥/١٤ـ التأييد: ١٤٠٢/٠٧/٢٥
مقالة بحثية ـ صص ١٠٧ ـ ١١٦

الثمرة العملية فى مسئلة المشتق

السيد صادق المحمدى[١]

الوجيزة

قد تكون فى مسألة اصوليّة ثمرة اصوليّة و فقهيّة، أو ثمرة فقهيّة فقط، أو ثمرة علميّة فقط، و أكثرها من القسم الثانى و أحيانا قد لايكون فى مسألة ثمرة لكنّه لابدّ من بيانها كمقدّمة لمسألة اصوليّة اخرى نظير البحث عن امكان الإشتراک و استحالته تمهيداً لبحث استعمال اللّفظ فى اكثر من معنى واحد و قد يكون لمسألة، دور فى أدلّة الرّد أو الأخذ لمسألة أخرى نظير البحث عن أقسام الوضع و قد بيّنا و فصّلنا ذلک فى محلّه و من ثمّ يمكن إنكار عدم وجود الثمرة فى أكثر مباحث علم الأصول.

و هنا ينبغى ذكر نكتة و هى ان وجود الثمرة و عدمها منوط بلحاظ جميع المبانى فى كل مسألة اصوليّة بمعنى أنّه اذا لم تكن ثمرة عملية فى مسألة من المسائل الاصولية على جميع المبانى فيصح أن يقال إنّه لاثمرة على هذه المسألة الأصوليّة فتأمل. و فى مسألة المشتق ثمرات كثيرة فى الفقه و قد ذكر بعضها فى هذه المقالة بشكل تحليلى و الإقدام بهذه الوظيفة الهامّة بهذا النحو يرفع توهّم عدم وجود الثمرة فيها و يوجب التسهيل فى التعليم و التعلّم و من موارد الإبداعات فى هذه المقالة ذكر التفريعات الحديثة فى باب المشتق و اسأل الله تعالى مزيد التوفيق فى هذا الأمر.

الكلمات المفتاحية: المسألة الأصوليّة، المسألة الفقهيّة، الثمرة العمليّة، المشتق

---

١. استاذ خارج الفقه و الأصول فى حوزة قم المقدسة و جامعة المصطفى العالمية ss.mohamadi20@gmail.com

المقدمة

قال المحقّق الخوئی‌ﷺ: «لاثمرة علی النزاع فی المشتق اصلاً لأنّ الظاهر من العناوین الإشتقاقیّة المأخوذة فی موضوعات الاحکام او متعلقاتها بنحو القضایا الحقیقیّة هو أنّ فعلیّة الأحکام تدور مدار فعلیّتها حدوثاً و بقاءً، و بزوالها تزول لا محالة، و إن قلنا بأنّ المشتق موضوع للأعم فمن هذه الجهة لافرق بینها و بین العناوین الذاتیّة. نعم قد ثبت فی بعض الموارد بمناسبة داخلیّة أو خارجیّة أنّ حدوث العنوان علّة محدثة و مبقیة معاً کما تقدم.

و کیف کان فلا أثر للقول بأنّ المشتق وضع للأعم أو الأخص؛ اذ علی کلا التقدیرین کانت الأحکام فی فعلیّتها تابعة لفعلیّة العناوین المأخوذة فی موضوعاتها و بانقضائها و زوال التلبّس عنها تنقضی بتاتاً» (الخویی، ١٤١٧، ج١، ص٢٦٣).

هذا لکن الحقّ ترتّب الثمرة علی هذا النزاع و فیما افاده تأمّل من جهات، منها: عدم دلیل علی عموم کون أدلّة الاحکام و العناوین الاشتقاقیّة مأخوذة علی نحو القضایا الحقیقیّة بأنّ فعلیّة الاحکام تدور مدار فعلیتها حدوثا و بقاء بل یمکن أن یکون ظاهر مدلول قضیّةٍ ذاتا او بقرینة خاصّة، دوران الحکم مدار صدق العنوان الإشتقاقی، فعلی هذا یصحّ النزاع المذکور فی المشتق فیها. و منها: أنّ النزاع فی المشتق یجری علی مبنی کون القضایا الشرعیّة علی نهج القضیّة الحقیقیّة أیضاً بل لا ارتباط بین المسألتین؛ اذ لو سلّمنا أنّ الظاهر من العناوین الاشتقاقیّة فی موضوعات الاحکام علی القضیّة الحقیقیّة بأن تکون فعلیّة الاحکام دائرة مدار فعلیّة الموضوعات، فللأعمیّ أن یقول: إنّ عنوان الضارب مثلاً فعلیّ حین انقضاء المبدأ أیضاً فیطلق علی من ضرب، عنوان الضارب الآن حقیقة و للقائل بالأخص أن یقول لیس کذلک بل یطلق علیه مجازاً و بعبارة اخری یدور الکلام مدار کمیّة صدق الفعلیّة.

١. الکلیات

١ـ١. فی تعریف الکلمات اللتی اخذت فی العنوان

المشتق فی النحو، هو الذی اشتقّ من المضارع و هو اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبّهة و المبالغة و اسم التفضیل و المکان و الزمان و الآلة و مقابله الجامد، و فی الأصول هو کل ما یحمل علی الذات جاریا علیها ولو کان جامداً علی اصطلاح النحویین کالزوج و الحرّ، و من ثمّ تخرج الأفعال و المصادر عن محلّ النزاع لکونها غیر جاریة علی الذوات و النسبة بینهما عموم من وجه فإنّ مادة الإفتراق من جانب، الزوج و الزوجة و نحوهما و من جانب آخر الأفعال و نحوها.

و المراد من الحال هو حال الجری و النسبة و ما ذکر فی الکفایة من کونه حال التلبس سهو القلم و

ليس المراد منه حال النطق؛ إذ المشتق فی مثل قولنا «کان زید ضارباً أمس أو سیکون ضاربا غدا» حقیقة اذا کان التلبس بالضرب أمس، فی الأول أو فی الغد، فی الثانی و إن لم یکن تلبّس فی حال النطق، فالنزاع فی أنّ المشتقّ حقیقةٌ فی خصوص ما تلبّس بالمبدأ فی حال الجری و النسبةُ، أو فیما یعمّه.

و بعبارة أخری أنّه إذا اتّحدت حال النسبة و التلبّس فاستعمال المشتق استعمال حقیقی و لانزاع فیه و إذا اختلفنا فإن تأخّرت حال التلبّس عن حال النسبة فهو مجاز بالاتفاق و إن کان العکس فهو محل النزاع.

و المراد من المبدأ هو مبدأ المشتق مثل الضرب و الاکل و العلم و لافرق بین کونه فعلاً کالضرب أو حرفة کالصیّاغة أو ملکة کالاجتهاد؛ اذ تلبس کل شیء بحسبه فإنّ المبدأ إذا کان فعلا کان التلبس به بمباشرته فعلاً و الإنقضاء بعدم مباشرته و اذا کان حرفة کان التلبس مادام محترفا و إن لم یباشر بها فعلاً و الإنقضاء بانقطاع الاحتراف و هکذا.

۱ـ۲. تبیین محل النزع

لا ریب فی ان المشتق حقیقة فی المتبلس فعلا و مجاز فی ما یتلبّس فی المستقبل و انّما النزاع فیما انقضی عنه التلبس و الملاک فی صدق الحقیقة اتّحاد حال التلبس و النسبة، بمعنی انه اذا اتّحدا فاستعمال المشتق علی نحو الحقیقة سواء کان التلبس ماضیا مثل قولنا کان زید ضاربا امس او مستقبلا مثل قولنا یکون ضاربا غدا فلا عبرة بحال النطق، فاذا کان التلبس فی المستقبل و کانت النسبة حال النطق فهو مجاز بالاتفاق، و امّا اذا کان التلبس فی الماضی و کانت النسبة بعده فقد وقع النزاع فی انّه حقیقة او مجاز.

۱ـ۳. الاقوال فی المسالة

القول الاول: وضع المشتق لخصوص ما تلبّس بالمبدا فی الحال، و حکی عن المعتزلة و علیه المشهور من المتاخرین.(المظفر، ۱۳۷۵ش، ج۱، ص۵۰).

القول الثانی: وضعه للاعمّ منه و فیما انقضی عنه المبدا، و حکی عن الاشاعرة و علیه المشهور من القدماء.(همان).

القول الثالث: ما ذهب الیه صاحب الفصول‌ﷺ من التفصیل بین کون المشتق لازما ای ماخوذاً من المبادی اللازمة مثل الذاهب و الماشی، و بین کون المشتق متعدّیا ای ماخوذا من المبادی المتعدّیة، بانّ الاوّل حقیقة فی خصوص المتلّبس بالمبدا و الثانی حقیقة فی الاعمّ.(حائری اصفهانی، ۱٤۰٤، ص٦۰)

القول الرابع: ما ذهب الیه السید البروجردیﷺ من التفصیل بین ما کان مبداه ینصرم، فانّه للاعمّ، و

بین ما ینصرم فانّه لخصوص المتلبّس بالمبدا.(بروجردی، ١٤١٥، ص ٧٢).

القول الخامس: ما نقل فی الکفایة من التفصیل بین ما اذا کان المشتق محکوما علیه کما فی قوله تعالی «الزانیة و الزانی» و بین ما اذا کان محکوما به؛ فانّ الاول حقیقة فی الاعمّ و الثانی حقیقة فیما تلبّس بالمبدا فی الحال.(آخوند خراسانی، ١٤٠٩، ج١، ص٢٦٧).

القول السادس: ما نقل فی العنایة من التفصیل بین ما تلبّس الذات بضدّ المبدا کما فی القاعد اذا قام، و بین ما لم یتلبّس بضده؛ بانّ الاوّل حقیقة فی المتلبّس فلایصدق المشتقّ کما فی المثال المذکور و الثانی حقیقة فی الاعمّ فیصدق المشتقّ و ان انقضی عنها الضرب و القتل.(الفیروزآبادی، ١٣٨٥، ج١، ص١٣٦).

٢. التفریعات الفقهیّة

٢ـ١. اختصاص خیار الحیوان للمشتری او عدمه

ورد فی صحیحة محمد بن مسلم عن الصادق‌ؑ: «المتبایعان بالخیار حتی یفترقا و صاحب الحیوان بالخیار ثلاثة ایام»، و تدلّ علی ثبوت الخیار لصاحب الحیوان و لمن انتقل الیه الحیوان ثمناً و مثمناً کما هو الاقوی، فبناء علی القول بالاعم لافرق بین اتصاف المتبابعین لصاحب الحیوان قبل البیع او بعده فلا یختصّ خیار الحیوان بالمشتری و لا بما تلبّس بالمبدا فی الحال؛ اذ یصدق علی المشتری صاحب الحیوان، لانّه المتلبّس به حال النسبة و یصدق علی البائع و ان انقضی عنه التلبّس بعد البیع بخلاف القول بخصوص ما تلبّس بالمبدا فی الحال و لایخفی کون بعض الفروع خلاف الإجماع فعلی الأقل تظهر الثمرة فیما إذا کان الثمن حیواناً فتأمل.

٢ـ٢. المعیار فی استثناء الخمس فی الربح، صدق المؤنة

الحقّ اعتبار ظهور الربح مطلقا من غیر فرق بین الکسب و غیره من موارد حصول الربح کالجائزة، و لا تستثنی المؤونة المصروفة قبله.

و الوجه فیه ان المشتق ظاهر فیما تلبّس بالمبدا فی الحال و لایستعمل فیما انقضی عنه التلبس الّا مجازا و ما ورد فی الروایات عنوان المؤونة لاعنوان عام الربح او سنة الربح، مثل صحیحة ابن مهزیار فی قوله علیه السلام: «من بعد مؤنته او مؤنة عیاله المؤنة هی مایحتاج الیه الانسان فی جلب المنفعة او دفع الضرر» ظاهر فی المؤنة الفعلیّة لا المؤنة المصروفة سابقاً فالمستثنی من الربح هو المؤنة الفعلیّة الا ما صرفه سابقاً و قبل ان یربح؛ اذ لایطلق علیها فعلاً عنوان المؤنة، المصروفة سابقاً بل کانت مؤنة بخلاف ما اذا کان المشتق اعمّ من المتلبّس بالمبدا او المنقضی عند التلبّس (الخویی، ١٣٩٠، ص٢٤٨) فتامّل.

۲ـ۳. حرمة قرائة سور العزائم الاربعة على الحائض

انّ الظاهر دوران الحكم بالحرمة فی القرائة و نحوها، مدار ثبوت الوصف ای الحائض؛ فانّه بناء علی كون المشتق حقيقة فی ما تلبّس بالمبدا فی الحال و كون المبدا هو الحيض الذی هو عبارة عن نفس خروج الدم لا الاثر الحاصل منه و هو الحدث، تحرم قرائة سور العزائم علی نفس المراة المتّصفة بالحيض فعلا، فلاعموم للحرمة لما بعد الانقطاع قبل الاغتسال، بخلاف القول بالاعمّ فانّها محرّمة عليها و ان لم تكن متلبسة به حال النسبة بل كانت حائضا و امّا بعد الاغتسال فلاحرمة بلافرق بين القول بالخصوص او الأعم كما هو الواضح.(اراكی، ١٤١٥، ص٢٣٧).

۲ـ٤. الذهب و الفضة المضروبان بسكة المعاملة

قال شيخنا الاستاذ‌ﷺ:

يشترط فی زكوة النقدين مضافا الی الشرائط العامة امور، منها: ان يكونا مسكوكين بسكة المعامله بقيت سكة او مسحت بالعارض، و امّا الممسوح بالاصل فالاحوط وجوب الزكوة فيه اذا عومل به، و امّا المسكوك الذی جرت المعاملة به ثمّ هجرت فالاحوط الزكوة فيه و ان كان الاظهر العدم، و اذا اتّخذ للزينة فان كانت المعاملة به باقية وجبت فيه علی الاحوط و الّا فالاظهر عدم الوجوب.(خويی، ١٤١٠، ج١، ص٣١٠).

المراد بالممسوح بالاصل ان لاينقّش بالسكة من اول الامر و فی اطلاق الممسوح عليه مسامحة و بالذهب و الفضة ان يكونا مسكوكين بسكة المعاملة، و الظاهر ان الملاک سكة المعاملة و ان سميّا باسماء اخر كالاشرفی فمادام الذهب و الفضة نقدين رائجين فلاشک فی وجوب الزكوة مع وجود الشرائط الاخر و عليه لا تجب الزكوة فی الاوراق المالية النقديّة و لا نقاش فی اصل الاشتراط.

و الكلام هنا فی فروع المسالة:

الاول: السكة المضروبة للمعاملة و عدم وقوع المعاملة عليها و قيل بعدم وجوب الزكوة فيها، ولكنّ الظاهر وجوبها لصدق الدرهم و الدينار؛ اذ المعيار فيه القابليّة لا الفعليّة.

الثانی: السكة المضروبة للمعامله الممسوحة بحيث انعدم النقش فيها، و الظاهر عدم خروجها عن وجوب الزكوة بمجرّد ذلک؛ لصدق الدرهم و الدينار عليها مع رواج المعاملة فيها.

الثالث: السكة المضروبة للمعاملة الخارجة عن السكة الرائجة للمعاملة بعد كونها رائجة لها فحينئذ لااشكال فی عدم وجوبها بناء علی كون المشتق حقيقة فی خصوص ما تلبّس بالمبدا فی الحال؛ لعدم صدق الدرهم و الدينار عليها فی الحال حقيقة بخلاف القول بالاعم؛ لصدق الدرهم و الدينار عليها و ان

انقضی عنها التلبّس فی الحال.

۲ـ۵. کراهة البول و الجماع تحت الشجرة المثمرة

یکره عند بعض الفقهاء الجماع تحت الشجرة المثمرة(خمینی، ۱۳۹۲، ج۲، ص۲۱٤) للنهی الوارد فی بعض الروایات بانّه «ان قضی لهما بولد یکون جلّاداً قتّالاً او عریفاً»(حرعاملی، ۱٤۰۹، ج۲۰، ص۲۵۱) و هکذا التخلّی تحتها.(الحکیم، ۱٤۱٦، ج۲، ص۲۳٤).

اقول: المراد من المبدا فی عنوان المثمرة احتمالات:

الاول: ان یکون المراد منها قابلیّة ایجاد الثمرة مطلقا.

الثانی: ان یکون المراد منها القابلیّة القریبة للفعلیّة و ان لم توجد ثمرة بالفعل.

الثالث: ان یکون المراد منها الحالة التی تتحقّق بکثرة الاثمار کالجواد الذی یطلق علی کثیر الجود.

الرابع: ان یکون المراد منها الاثمار بالفعل مطلقا سواء کانت الشجرة مثمرة کثیرا او لم تکن کذلک.

و الاوجه هو الاوّل عرفا ثم الاخیر و لاعبرة بالثانی و الثالث و کیف کان فعلی کون المشتق حقیقة فی ما تلبس بالمبدا فی الحال، فالکراهة مختصّة بوقوع الجماع او البول تحت الشجرة المتّصفة بالاثمار فعلا سواء فسّر بالقابلیّة او الفعلیه للاثمار بخلاف القول بالأعم فانّهما مکروهان و ان انقضی عنه المبدا فی الحال بحسب الفعلیة او القابلیة للأثمار فتامّل.

۲ـ٦. قاعدة «لاشک فی النافلة بحسب الرکعات»

ورد فی الروایات انّه «لیس فی النافلة سهو»(کلینی، ۱٤۰۷، ج۵، ص۳۵۸). و فی معنی النافلة احتمالات:

الأول: أن تکون نافلة بالذات کصلوة اللیل

الثانی:أن تکون نافلة بالفعل سواء کانت نافلة بالذات ام لا

الثالث: ا الثالث :ان تکون نافلة بالفعل بعنوان أنّها صلوة فصلوة العید فی زمان الغیبة تصدق علیها نافلة فانها صارت مستحبّة بعنوان أنّها صلوة وهکذا صلوة اللیل المنذورة لانها صارت واجبة لا بعنوان انها صلوة بل بما انها تعلق بها النذر(فقه الصادق: ۴۴۸/۵)

و کیف کان فالنزاع فی موردین الأول ان یکون نافلة بالذات و لکن صارت واجبة بالعرض کصلوة اللیل المنذورة

و الثانی أن یکون واجباً و لکن صارت نافلة بالعرض کصلوة العیدین فانها واجبة فی زمان الحضور و مستحبة فی زمان الغیب. و قد ذهب صاحب الجواهرﷺ الی أنّ المدار أن تکون النافلة، نافلة بالذات

اذ عنوان النافلة فی حدیث «لیس فی النافلة سهو» مشیر الی الذات المعنونة بالنفل و لیس وصف النفل دخیلاً فی الحکم فذات صلوة اللیل محکومة بعدم الاعتناء بالشک فیها و القول بانتفاء هذا الحکم عند انتفاء صفة النفل، استدلال بمفهوم الوصف الذی لایعتبر عند المشهور خصوصاً فی الوصف الغالبی و الوصف غیر المعتمد علی الموصوف و المقام کذلک اذ النّافلة فی الروایة غیر معتمد علی الموصوف اذ لم یذکر فیه الموصوف و غالبیّ اذ الذوات متصفة بالفعل غالباً و طرّو الوجوب یکون بالنذر و نحوه (نجفی، ١٤٠٤: ١٠٢/٧).

و فیه أنّ الظاهر من الروایات، کون الملاک فعلیّة النفل فالموضوع لعدم لزوم الاعتناء بالشک بل لزوم عدم الاعتناء به، هو النفل الفعلی کما یکون کذلک فی کل عنوان فان القاعدة حمله علی الفعلیّة فعنوان الخمر فی «لا تشرب الخمر» هو الخمر الفعلی و التفصیل موکول فی محلّه.

و کیف کان فعلی ما ذهب الیه صاحب الجواهر (ره) فإذا نذر ان یصلّی صلاة جعفر فهی مشمولة للرّوایة و لیس الشک فیها بشیء فیحکم بصحة الصلوة و لامعنی للنزاع فی المشتق اذ یکفی حدوث مبدأ الاشتقاق فی بقاء الحکم ولو بعد انتفاء وصف النقل بطرّو الوجوب بخلاف ما اذا کان الملاک النفل الفعلی بلاشرط او النقل الفعلی بشرط کون النقل عارضاً علی الصلوة بعنوان أنّها صلوة فللنزاع مجال

توضیح ذلک:

أنّه اذا کان الملاک فعلیّة النفل بلاشرط فصلوة جعفر المنذورة بنذر، نافلة بناء علی الاعمّ اذ المشتق حقیقة فیما انقضی عنه المبدأ فهی نافلة فعلیّة و اما بناء علی الأخصّ فالمشتق مجاز فیما انقضی عنه المبدأ فلاتکون نافلة حینئذ

والصلوة الواجبة المعادة جماعة مصداق للنافلة بناء علی الأخصّ لانه انقضی عنه وصف الوجوب فاطلاق الواجب علیها مجاز بخلاف مبنی الاعمیّ فانها واجبة حقیقة

و تظهر الثمرة ایضاً بناء علی اعتبار فعلیّة التفل فی عنوان النافلة فی الروایة؛ بشرط کون النفل عارضاً علیها بعنوان أنّها صلوة فالنافلة المنذورة الّتی یعرض علیها وصف الوجوب لا بعنوان انها صلوة بل بعنوان أنّها منذورة فهی نافلة یطرء علیها وصف الوجوب بلا فرق بین الأخصّ و الاعمّ و لکن تظهر الثمرة فی صلوة العید المستحبّة فی زمان الغیبه فانها نافلة بناء علی الأخص لان الاستحباب یعرض علیها بعنوان أنّها صلوة بخلاف مبنی الاعمیّ فانّها نظیر الذی ینقضی عنه الضرب و یتلبّس بالأکل فانه یطلق علیه الضارب حین الأکل و کلّ ذلک مقتضی مسلک الأخصّ و الاعمّ اذا لم تکن قرینة علی الخلاف فتأمّل.

٢ـ٧. الربا فیما یکال او یوزن

ورد فی کلماتهم علیهم السلام انه لایکون الربا الّا فیما یکال و یوزن و وزان مایکال و ما یوزن وزان المکیل و

الموزون و یصدق علیه المشتق الأصولی، و من ثمّ یمکن أن یقال: لایصدق هذا العنوان علی مصداق کان مکیلاً و صار غیر مکیل فی زماننا؛ اذ بناء علی انّه حقیقة فیما تلبّس بالمبدا فی الحال کما هو الحق، انقضی التلبّس بحسب ما وقع بین المشتری و البائع فی عصر صدور الروایة التی فیها عنوان مایکال ویوزون.

هذا، لکنّه اذا کان خطاب الشارع علی نحو القضیة الحقیقیّة، فلا عبرة بخصوصیّات المصادیق فی زمان دون زمان اخر؛ لانّ الملاک تحقّق العناوین بحسب العرف فی کل زمان سواء طابقت علی ما فی عصر الصدور ام لا، فعنوان المکیل و الموزون بحسب عرف کلّ زمان، بحیث کلّما یتحقّق عنوان المکیل و الموزون عرفا یحرم الربا والّا فلا، و هذا نظیر ما اذا کان الملاک فی جریان حکم، صدور فعل و حدوثه کثبوت حکم قطع الید فی السرقة لقوله تعالی: «و السارق و السارقة فاقطعوا أیدیهما» فلامعنی لجریان النزاع فی المشتق فیه؛ اذ الموضوع فی هذا الحکم نفس حدوث السرقة من السارق و إن إنقضی عنه المبدا، فلا دخالة لعنوان التلبس و عدمها فی الحکم فتامّل.

۲ـ۸. حجیّة فتوی المجتهد المیّت

الاقوال فی تقلید المیّت ثلاثة:

الاول: عدم الجواز و هو المشهور و نسب الی الکلینی و الصدوق فی مقدّمتی الکافی و من لایحضره الفقیه.

الثانی: الجواز و هو المشهور بین العامّة.

الثالث: التفصیل بین التقلید الابتدائی فلایجوز و التقلید الاستمراری فیجوز.

و استدلّ لعدم الجواز بوجوه من الاجماع و اصالة عدم الحجیّة و قصور الادلة اللفظیّة من عدم صدق عنوان الفقیه و العالم و المجتهد و اهل الذکر علی المیّت.

و الدلیل الاخیر یبتنی علی ان المشتق حقیقة فیما تلبّس بالمبدا فی الحال و مجاز فیما انقضی عنه التلبّس؛ فانّ عنوان الفقیه لایصدق علی المیّت و لابدّ ان یکون التقلید من الفقیه بما هو فقیه حین التقلید و اذا کان التقلید هو العمل فلایصدق علی العامی انّه یقلّد بقول المجتهد؛ اذ المیت لایصدق علیه عنوان المجتهد حین عمله و هکذا اذا کان التقلید هو الالتزام بالعمل بقول مجتهد معیّن و ان لم یعمل بعد، و ادّعاء شمول اطلاقات ادلة التقلید بلحاظ زمان صدور الرای کی یصدق علی العامی انّه یقلّد حین التزامه بقوله و هذا یکفی فی التقلید الاستمراری، لایضرّ اذ غایة الامر جریان الثمرة فی المسائل المستحدثة بعد التزامه بقول المجتهد و البحث المذکور یجری بعینه فیمن کان مجتهدا و عرض له النسیان، و التفصیل فی محلّه فتامّل.

۲ـ۹. الوضوء بالماء المسخّن بالشمس

الوضوء بماء مسخّن بالنار و الشمس يجوز بلا خلاف ولكن استدلّوا على كراهته بناء على ان قولهﷺ: «الماء الذى تسخنّه المشس لا تتوضؤوا به و لاتغسلوا و لا تعجنوا به؛ فانّه يورث البرص»، فى مقام المولويّة لا الارشاديّة، فمن قال ان المشتق حقيقة فى خصوص ما تلبّس بالمبدا فى الحال فلامعنى للالتزام بكراهة الوضوء بالماء الذى برد و انقضى عنه التلبّس لانّه لايصدق عليه انّه مسخّن بالشمس بل كان مسخّنا بخلاف القول بالاعم فلابدّ من الالتزام بكراهة الوضوء به؛ لانه يصدق عليه انّه مسخّن بالشمس حقيقة بلامجاز.

و فيه انه لايصحّ هذا التخريج الفقهى على مسألة المشتق؛ اذ ليس فى الادلة لفظ المسخّن بصيغة المشتق بل فى الادلّة صيغة المضارع بقولهﷺ: «الماء الذى تسخّنه الشمس» و هو ظاهر فى الفعليّة نعم يمكن ان يقال بين قولنا الماء تسخّنه الشمس و قولهﷺ: «الماء الذى تسخّنه الشمس» فرق و الثانى داخل فى بحث المشتق فتامّل.

النتيجة

للمشتق ثمرات فى علم الفقه، خلافاً لبعض؛ حيث انكروا وجود ثمرة فقهية لهذا البحث فى علم الأصول، و من ثمّ اذكرها فى ضمن فروعات و هى: «اختصاص خيار الحيوان للمشترى او عدمه، المعيار فى استثناء الخمس فى الربح صدق المؤنة، حرمة قرائة سور العزائم الاربعة على الحائض، الذهب و الفضة المضروبان بسكة المعاملة، كراهة التخلى و الجماع تحت الشجرة المثمرة، قاعدة «لاشک فى ركعات النافلة»، الربا فيما يكال او يوزن، حجية فتوا المجتهد الميّت، الوضوء بالماء المسخن بالشمس فحصل من هذه المقالة ان مسألة المشتق من المسائل الأصوليّة ذات الثمرات الفقهية العمليّة.

المنابع

١. آخوند خراسانی، محمدکاظم (١٤٠٩ق)، کفایة الأصول، طبع آل‌البیت علیهم‌السلام.
٢. اراکی، محمدعلی (١٤١٥ق)، رسالة فی الدماء الثلاثة (تقریرات آیت‌اللّه محمدتقی خوانساری)، قم، موسسهٔ در راه حق.
٣. بروجردی، سید حسین (١٤١٥ق)، نهایة الأصول، نشر فکر.
٤. حائری اصفهانی، محمدحسین (١٤٠٤ق)، الفصول الغرویة فی الأصول الفقهیة، قم، دار احیاء العلوم.
٥. حر عاملی، محمد بن حسن (١٤٠٩ق)، وسائل الشیعه، قم، مؤسسة آل‌البیت علیهم‌السلام.
٦. الحکیم الطباطبائی، السید محسن (١٤١٦ق)، مستمسک العروة الوثقی، قم، مؤسسة دارالتفسیر.
٧. خمینی، روح اللّه (١٣٩٢)، تحریر الوسیلة، تهران، مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قدس‌سره.
٨. خویی، سید ابوالقاسم (١٣٩٠ق)، مستند العروة الوثقی، قم، مؤسّسه احیاء آثار الامام الخوئی.
٩. ـــــــ (١٤١٧ق)، محاضرات فی اصول الفقه، تقریر: محمّداسحاق فیاض، قم، انصاریان، چاپ چهارم.
١٠. ـــــــ (١۴١٠ ق)، منهاج الصالحین، قم، مدینة العلم.
١١. الروحانی، سید محمد صادق (١٤٣٤ق)، فقه الصادق، قم، دارالکتاب.
١٢. الفیروز ابادی، السید مرتضی (١٣٨٥)، عنایة الأصول فی شرح کفایة الأصول، قم، فیروزابادی.
١٣. کلینی، محمد بن یعقوب (١٤٠٧ق)، الکافی، تهران، دار الکتب الاسلامیة.
١٤. المظفر، محمدرضا (١٣٧٥)، اصول الفقه، قم، اسماعیلیان.
١٥. النجفی، محمدحسن (١٤٠٤ق)، جواهر الکلام، بیروت، دار احیاء التراث العربی.